دور نواب مجلس الشعب المصرى (١٩٧١ – ٢٠١١م) في حماية وتشجيع الصناعات المحلية وتطويرها

إعداد

الباحثة / زينب محمد عبد الحميد محمد

باحثة ماجستير في الآداب تخصص/ تاريخ حديث ومعاصر

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٠/٧/١م

تاريخ القبول: ٢٠٢٠/٨/٢٥م

ملخص:

تناولت هذه الدراسة دور نواب مجلس الشعب في حماية وتشجيع الصناعات المحلية وتطويرها في الفترة من ١٩٧١ – ٢٠١١، وقام النواب بتقديم العديد من الأسئلة وطلبات الإحاطة، بشأن القضايا التي تم عرضها على المجلس، كذلك ناقشوا القوانين الخاصة بالصناعة والاستثمار في مجال الصناعة وقدموا العديد من الاقتراحات والحلول للمشكلات التي واجهت الصناعة خلال فترة البحث.

انقسم البحث إلى أربعة عناصر ومقدمة وخاتمة، تضمن العنصر الأول "دور الحكومة في حماية الصناعة وتشجيعها"، وحوى العنصر الثاني "الاتفاقيات الدولية لتمويل المشروعات الصناعية"، واشتمل العنصر الثالث "الاستثمارات في مجال الصناعة"، وتناول العنصر الرابع "تحديث الصناعة وإدخال التكنولوجيا"، وتضمنت الخاتمة أهم نتائج الدراسة، وأهمها:

مناقشة نواب مجلس الشعب قضايا حماية الصناعات الوطنية وتشجيعها على الدخول في مجال منافسة المنتجات الأجنبية، يتضح جلياً من خلال مشاركتهم في ابداء آرائهم ومقترحاتهم فيما يعرض على المجلس من تقارير بشأن التعريفات الجمركية وضرائب المبيعات كذلك دعم النواب للحكومة في إبرام الاتفاقيات في مجالات التعاون الاقتصادي والصناعي وتمويل التوسعات في المصانع، ومناقشتهم قضايا الاستثمار وتشجيعهم للحكومة على إبرام مزيد من اتفاقيات حماية الاستثمارات المتبادلة وتأسيس الشركات الاستثمارات الصناعية، ومناقشة قضية تحديث الصناعة وتشجيعهم على اتفاقيات التمويل بشأن دعم برنامج تحديث الصناعة ومطالبتهم بدعم التكنولوجيا في مجال الصناعة لتحقيق ميزة تنافسية للصناعات المصرية.

Abstract:

These researches handled the role of the people's assembly members in protecting, encouraging and developing the national industries during the period (1971 – 2011A.D). The members submitted many questions and request briefing concerning issues have been presented to the assembly, also the discussed the laws related to the industries and investment in the industry field and many of suggestions and solutions to the problems that face the industry during the research period.

The research was divided into 4 elements, an introductions, and the conclusion. The first element included "The Role of the Government in Protecting and Encouraging Industry". The second element tackled "The International Conventions in Financing the Industrial Projects". The third element handled "The Investments in the Industry Field". The fourth element tackled "Modernizing the Industry and Engaging to Technology". The conclusion included the following important results:

The people's assembly members discussing protecting and encouraging the national industries to engage with the competitive foreign industries, it is illustrated clearly during their participation in expressing their opinions and suggestions issues submitted to the assembly concerning tariffs, sales taxes, as well as the member's support for the government in issuing agreements in the field of economic and industrial cooperation in financing the factories expansions, and their discussion issues concerning investments and encouraging the government to issue more conventions concerning mutual investor protection, and establishing industrial investment companies, and discussing modernizing the industry and encouraging it in the financing conventions concerning supporting the modernization program and the request to support technology in the field of industry to achieve a competitive advantage in the Egyptian industries.

مقدمة:

تعد فترة الدراسة ١٩٧١ – ٢٠١١ فترة مليئة بالأحداث السياسية والاقتصادية شملت مراحل تطور الاقتصاد المصري في ظل هذه الأحداث، حيث اتبعت الدولة عقب حرب اكتوبر ١٩٧٣ سياسة الانفتاح الاقتصادي وفتح أبواب الاقتصاد المصري للاستثمارات الأجنبية وتشجيعها على الاستثمار في مصر وإزالة المعوقات واصدار قوانين الاستثمار وإدخال التعديلات بما يلائم المصلحة العامة، ثم انتقلت السياسة الاقتصادية إلى مرحلة الإصلاح الاقتصادي وخصخصة القطاع العام من حيث التوجه إلى اقتصاد السوق الرأسمالي وهى أهم السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة منذ التسعينيات حيث اسهمت هذه السياسة في تغيير بنية الاقتصاد القومي من اقتصاد يعتمد على القطاع العام إلى اقتصاد يتزايد فيه دور القطاع الخاص.

لذا اهتم نواب مجلس الشعب بقضايا حماية الصناعة الوطنية وتشجيعها على الدخول في المنافسة العالمية، كما اهتموا بمناقشة الاتفاقيات التي قامت الحكومة بإبرامها مع الدول العربية والأجنبية لتمويل مشروعات التنمية وتشجيعهم لهذه الاتفاقيات خاصة مع الدول العربية، وتطرقوا أيضاً إلى مناقشة الاستثمارات والاتفاقيات التي تشجع الاستثمارات مع الدول الاخرى سواء العربية أو الأجنبية، وأخيراً تعرضوا إلى مناقشة قضية تحديث الصناعة وإدخال التكنولوجيا في مجال الصناعة حرصاً على تطويرها والارتقاء بها إلى المستويات العالمية.

أولاً: دور الحكومة في حماية الصناعة وتشجيعها:

"يقصد عادة بالحماية التعريفات الجمركية على الواردات والتي تسفر عن رفع أسعار السلع المستوردة محلياً"، ومع استحداث أساليب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، أصبح تعريف الحماية اكثر عمومية وشمولاً حيث يشمل كافة صور تدخل الدولة في جهاز الأسعار لرفع أسعار السلع العالمية المستوردة عن أسعار السلع المحلية وتتعدد وسائل حماية الصناعة المحلية إلا أن أشهرها هي الحماية الجمركية،

وتعد الملكية الصناعية جزء من الملكية الفكرية، وتشمل حماية الملكية الصناعية – طبقاً لاتفاقية باريس لحماية الملكية الفكرية ١٨٨٣ – براءات الاختراع والعلامات الصناعية أو التجارية والرسوم والنماذج الصناعية[١].

ويوجد المجالس النوعية كمجلس بحوث الصناعة ومجلس بحوث البترول والثروة المدنية، وهذه المجالس تقوم بعمل دراسات في أبحاث متخصصة دائمة أو مؤقتة تتناول دراسة موضوع معين، وتشكل اللجنة من العلماء والخبراء والاخصائيين في مجالات المهمة المناط بها اللجنة، ويتكون مجلس بحوث الصناعة من ٢٦ عضو، يضم عضو من وزارة الصناعة، والمؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية، والمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية، والمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسج، والمؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية والكهربية والإلكترونية، والمؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية، والهيئة العامة للتصنيع، والمؤسسة المصرية العامة للصناعات الحربية والطيران، وغيرها من الهيئات المعنية[٢].

ومن منطلق الاهتمام بحماية الصناعات المحلية ناقش مجلس الشعب قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٥٨٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية إلى اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية الموقعة في ٢٠ مارس ١٨٨٣ والتي تم تعديلها عدة مرات آخرها في استكهولم في ١٤ يوليه ١٩٦٧، وقد أوصت اللجنة بأن تكون إدارة براءات الاختراع تابعة لهيئة أكبر من وزارتي التموين والصناعة، حيث كانت الملكية الصناعية تتبع وزارة التموين ثم أصبحت تابعة لوزارة الصناعة، وقد وافق نواب المجلس على هذا القرار وما جاءت به اللجنة المشتركة من اللجنة التشريعية ومكتب لجنة الصناعة والقوى المحركة من توصيات[٣].

وحرصاً على تشجيع الصناعات الوطنية وحمايتها ومحاولة تقليل الاستيراد من الخارج صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن الموافقة على اتفاق إعفاء المنتجات اليدوية المصرية (التي يتم تصديرها إلى النمسا) من الرسوم

الجمركية بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية النمسا والموقع في فيينا بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٢ [٤].

وقد صدر قرار جمهوري رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٩٣ بتعديل التعريفة الجمركية، يهدف هذا التعديل إلى إزالة المتناقضات وتصويب فئات الضريبة الجمركية بهدف تدعيم وضمان حماية تنافسية للصناعة الوطنية وتشجيعاً لصناعات التجميع التي وصلت لنسب مرتفعة من التصنيع المحلى وتشجيعاً للصناعات الصغيرة والمغذية[٥]."

وهذ الجدول يوضح صناعات التجميع[٦]

مسلسل	نسبة التصنيع المحلى		نسبة التخفيض على ضريبة الوارد على المنتج النهائي
١	إذا بلغت نسبة التصنيع المحلى	٢٠ %	٢٥ %
٢	" " " " "	٣٠ %	٣٠ %
٣	" " " " "	٤٠ %	٤٠ %
٤	" " " " "	٥٠ %	٥٠ %
٥	" " " " "	٦٠ %	٦٠ %
٦	" " " " "	٦٥ %	٦٥ %
٧	" " " " " أكثر من	٦٥ %	
	وحتى	٧٥ %	٧٥ %
٨	" " " " " أكثر من	٧٥ %	٨٥ %

وقد قامت وزارة التجارة والتموين بإنشاء جهازً لمكافحة الدعم والإغراق لدراسة حالات الإغراق التي تحدث في مصر ومساعدة الشركات المصرية التي تتهم في الإغراق بالخارج، كذلك ستقوم الحكومة بتقديم مشروع قانون لمكافحة الدعم والإغراق،

وكانت السياسة التي اتبعتها الحكومة في حماية الصناعات المحلية الناشئة ترتكز على ثلاثة محاور وهى: الحماية الجمركية، ترشيد سياسة الاستيراد، تطوير المنتجات الصناعية، فإن الدولة تهتم بتطوير الإنتاج الصناعي من خلال اهتمامها بمشروعات إحلال وتجديد المعدات القديمة المتهالكة والإسراع في تنفيذ المشروعات الجاري تنفيذها مع دعم سياسة الانفتاح الاقتصادي والمشروعات المشتركة وتنمية الصناعات الجديدة(٧).

وفى عام ٢٠٠٤ صدر قرار من رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٤ بشأن الموافقة على وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للرسوم والنماذج الصناعية ولائحتها التنفيذية الموقعة بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢(٨).

ثانياً: الاتفاقيات الدولية لتمويل المشروعات الصناعية

اتجهت مصر إلى سياسة الاقتراض من الخارج؛ وذلك بهدف تمويل بعض المشروعات الإنمائية الكبرى تحقيقاً لأهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة فترة السبعينات التي شهدت توسعاً في الحصول على التمويل الخارجي، وقد ساهمت هذه القروض في تطوير الطاقة الإنتاجية للمشروعات المستفيدة(٩).

وقد حرص نواب مجلس الشعب على أن يكون لهم مشاركات في مناقشة الاتفاقيات التي تقوم الدولة بإبرامها مع الدول الأخرى، منها قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٩٢٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادي والفني بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة رومانيا الاشتراكية الموقع عليه في بوخارست بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٣، جاء في تقرير اللجنة أن حكومة رومانيا الاشتراكية قامت بمنح حكومة جمهورية مصر العربية قرضاً قدره ٤١,٦ مليون إسترليني للمساهمة في تمويل المشروعات الآتية: مشروعات بتروكيماوية منها: مجمع البتروكيماويات بالقاهرة، ومصانع كيماوية كالتوسع في إنتاج الكلور بطاقة ٣ ألف طن سنوياً، ومشروعات مواد البناء والحراريات والتعدين منها: مصنع الزجاج المسطح ومصنع لإنتاج الأسمنت البورتلاندى بالدلتا، والمشروعات الهندسية كتجميع وإنتاج السيارات الجيب وسيارات

الخدمات وإنتاج الجرارات الزراعية ذات العجل، وقد وافق المجلس على القرار، وأوصوا بإبرام المزيد من مثل هذه الاتفاقيات(١٠).

كذلك وافق نواب المجلس على قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٤، بشأن الموافقة على اتفاق القرض الدانماركي التاسع وقيمته ١٥٠ مليون كرون دانماركي الموقع بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٢، بين حكومتي الدانمرك وجمهورية مصر العربية، وذلك لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية بمصر في القطاعات الآتية: وقطاع الصناعة لتوريد معدات معملية وتبريد (شركة مصر للألبان والأغذية)، توريد مضخات وغلايات وأنابيب لـ (شركة مواد الصباغة والكيماويات)، الزراعة، والكهرباء، والتموين، الإسكان والتعمير، الصحة(١١).

وقد ناقش المجلس تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الصناعة والطاقة ومكتب لجنة الشئون الاقتصادية عن قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٨٩، بشأن الموافقة على اتفاقيتي قرض ومشروع تطوير مصانع شركة الحديد والصلب المصرية بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الموقعتين في القاهرة بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢٨، وبمقتضى هذه الاتفاقية يمنح صندوق التنمية الكويتي لجمهورية مصر العربية قرض قدره ١٠ مليون دينار كويتى بفائدة سنوية قدرها ٣,٥ %؛ وذلك لتطوير نظام درفلة البلاطات على الساخن وزيادة الطاقة الإنتاجية من ٤٨٠ ألف طن إلى ٨٤٠ ألف طن سنوياً، وتوريد وتركيب معدات لصب البلاطات بطاقة إنتاجية قدرها نحو ٣٢٠ ألف طن سنوياً، لتتمكن من الإنتاج بمواصفات عالمية ولتحقيق طاقة إنتاج فعلية تصل إلى نحو ١,٢ مليون طن سنويا، وطالب نواب المجلس أن تكون كل الاتفاقيات القادمة مثل هذه الاتفاقية، كما طالبوا المجلس بالموافقة على هذه الاتفاقية (١٢).

كذلك قامت اللجنة المشتركة من لجنة الصناعة والطاقة ومكتبي لجنتي الشئون العربية والشئون الاقتصادية بعرض تقريرها عن قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٢، بشأن الموافقة على اتفاقية قرض بمبلغ ١٠,٥ مليون دينار كويتي بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع توسيع مصانع الإطارات والأنابيب المطاطية والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/٦/١٣، وذلك لزيادة إنتاج مصنع شركة النقل والهندسة وتركيب كافة المكائن والآلات والقوالب والمعدات اللازمة لمصنع جديد بجوار مصنع الشركة، وقد أوصت اللجنة بالموافقة على هذه الاتفاقية؛ لأنها خطوة في طريق الاكتفاء الذاتي من هذه السلعة والحد من استيرادها(١٣).

وقد قامت الدولة بإبرام العديد من الاتفاقيات في سبيل تمويل بعض المشروعات الصناعية، ومن هذه الاتفاقيات: اتفاقية التعاون الاقتصادي والصناعي والفني والتكنولوجي بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية النمسا الاتحادية الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٦/٩/١٢؛ وذلك بغرض التعاون طويل الأجل في مجالات عديدة منها: الصناعات الإلكترونية والتقنية الكهربائية، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، والصناعات المعدنية بما فيها المعادن الملونة والصناعات التجهيزية، والمعدات الكهربائية وتكنولوجيا الأجهزة المنزلية(١٤).

ثالثاً: الاستثمارات في مجال الصناعة

يقصد بالاستثمار "طريقة تخصيص الأموال لبناء أو توسيع المشاريع الإنتاجية والخدمية التي يحتاجها المجتمع"(١٥) وهناك استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة، وقد اتجهت مصر إلى الاستعانة برأس المال الأجنبي المباشر للاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية، فعملت على توفير الحوافز لجذب هذه الأموال، والقضاء على

المعوقات التي تعترض هذه الاستثمارات[١٦]، وهذه الاستثمارات لم تضر بالاقتصاد المصري، أما الاستثمارات غير المباشرة فقد كانت سبباً في زيادة الديون. وتنقسم مصادر الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة إلى مساعدات وقروض دولية متعددة الأطراف ومساعدات ثنائية[١٧].

وعقب حرب ١٩٧٣ انتهجت الدولة سياسة اقتصادية جديدة ألا وهى (سياسة الانفتاح الاقتصادي)، حيث سمحت الدولة بفتح الاقتصاد أمام الاستثمارات الأجنبية والعربية؛ وذلك للمساهمة في تمويل التنمية، ومقابلة احتياجات الاقتصاد المصري، فصدرت عدة قوانين لتهيئة المناخ الاستثماري وجذب رؤوس الأموال إلى المشاركة في الاستثمار منها: القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧، وقد نص هذا القانون على السماح لرأس المال العربي والأجنبي بمزاولة كافة الأنشطة الاقتصادية في شكل استثمار مباشر في عدة مجالات أهمها: التصنيع والتعدين والطاقة، وشركات الاستثمار، وبنوك الاستثمار والأعمال، وقانون النقد الأجنبي رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ويهدف هذا القانون إلى توفير درجة أكبر من المرونة في المعاملات الحرة وتحريرها في الداخل بعد أن دام نظام الرقابة على الصرف لمدة ٢٠ سنة، قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ويعد هذا القانون أداة جديدة لتشجيع القطاع الخاص الوطني على دخول مجالات الاستثمار[١٨].

وناقش المجلس تقرير اللجنة الاقتصادية عن قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٧٥، بشأن الموافقة على اتفاقية تأسيس الشركة السعودية المصرية للاستثمارات الصناعية (شركة مساهمة مصرية) بين حكومتي جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والموقعة بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٧٥، برأس مال ١٠٠ مليون دولار أمريكي واشترك كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية بنسبة ٥٠ % من رأس مال هذه الشركة، وتقوم هذه الشركة بالاستثمارات في المشاريع الصناعية في مصر على أسس تجارية عن طريق إنشاء وإدارة المصانع

وتسويق منتجاتها في مصر والخارج، وقد أوصت اللجنة المجلس بالموافقة على هذه الاتفاقية، وقد وافق نواب المجلس على هذا القرار[١٩].

وهذا جدول يوضح الاستثمارات في الصناعة خلال السنوات ١٩٧٣ – ١٩٧٩، بالأسعار الجارية وبالمليون جنيه[٢٠]:

القطاعات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الصناعة والتعدين	١٢٦,٠	١٩٣,٢	٢٨٦,٨	٣٧٨,٧	٥٦١,٠	٧٦٥,٠	١٠١٠,١
عام	١٢٠,٠	١٨٦,٤	٢٤٩,٧	٢١٦,٣	٤٦٨,٦	٦٤١,٥	٨١١,٠
خاص	٦,٠	٦,٨	٣٧,١	٥٢,٤	٩٢,٤	١١٣,٥	١٨٨,٢

كما قامت اللجنة المشتركة من لجنة النقل والمواصلات ومكاتب لجان: الصناعة والطاقة، والخطة والموازنة، والشئون الاقتصادية بتقديم تقريرها، عن قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢، بشأن الموافقة على اتفاق التعاون المالي لتمويل المشروعات الاستثمارية بمبلغ ٢٤٠ مليون مارك ألماني بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية المانيا الاتحادية الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٢، بهدف تمويل عدة مشروعات منها: المرحلي الثانية لإصلاح وتحديث وحدات الدرفلة القديمة في شركة حلوان للحديد والصلب (تمويل إضافي)، وكهرباء الريف (الفيوم) المرحلة الثانية، وافق أعضاء المجلس على هذا القرار ولم يبد أحد منهم أية ملاحظات[٢١].

وفى الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٠) حدث انخفاض في حجم الاستثمارات، حيث تركز الاستثمار في "القطاعات المضمونة" مثل تجارة البناء والتمويل بدلاً من تخصيص الموارد للقطاعات الصناعية أو الأكثر ديناميكية

وابتكارًا[٢٢]، فقد بلغت استثمارات قطاع الصناعة والتعدين في عام ١٩٩٥ نحو ٥٩ مليار جنيه تركزت في أعمال الإحلال والتجديد وإعادة تأهيل المصانع القائمة، والارتفاع بالتكنولوجيا المستخدمة في إنشاء الصناعات الأساسية[٢٣].

وناقش المجلس تقرير اللجنة الاقتصادية، عن أهمية الاستثمار في مصر وكيفية تشجيعه وإزالة ما يعترضه من معوقات، جاء في التقرير أن من أهم ما يعوق الاستثمار في مصر: اهتزاز ثقة المستثمرين في السياسات والقرارات المتعلقة بالاستثمار خاصة السياسات النقدية والمالية، تعدد التشريعات الحاكمة للاستثمار في مصر وموض بعض أحكامها وتعارض بين بعضها البعض، ارتفاع تكلفة الإنتاج؛ بسبب ارتفاع معدل الضريبة في مصر وارتفاع التعريفات الجمركية، وارتفاع تكلفة التمويل بالإضافة إلى افتقار الأيدي العاملة إلى التدريب، وفى نهاية التقرير أوصت اللجنة بضرورة بناء الثقة وتقليل النشاط الإنتاجي للدولة، تحسين مناخ الاستثمار في مصر وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد القومي، تكثيف الجهود لتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية بتطوير إدارة خدمات الاستثمار في مصر والترويج للاستثمار في مصر عالمياً، وطالب المجلس بضرورة تقديم عدة مشروعات قوانين لجذب الاستثمارات وانعاش الاقتصاد القومي، كما أعرب نواب المجلس عن استعدادهم للموافقة على أى مشروع قانون تقدمه الحكومة في سبيل دعمها لجذب الاستثمارات إلى مصر [٢٤].

وأشار نواب المجلس إلى أن نسبة الاستثمار في مصر لا تزال في تناقص مستمر، ففي عام ١٩٨٩ بلغت نسبة إجمالي الاستثمار المحلى إلى الناتج المحلى ٣٠% وأصبحت ١٦ % في عام ٢٠٠١، كذلك انخفضت نسبة مساهمة الاستثمار الخاص في الناتج المحلى ففي عام ١٩٨٩ بلغت ١٧,٣% انخفضت إلى ٧,١ % في عام ٢٠٠١[٢٥]، وأكد رئيس الهيئة العامة

للإستثمار والمناطق الحرة (محمد الغمراوى داوود) وأكد أنه تم إنشاء نظام جديد للمعلومات بهيئة الاستثمار يخدم جميع المستثمرين، حيث يتيح له جميع المعلومات الخاصة بموضوع المستثمر ودراسات الجدوى وأسعار الخامات وغيرها، وفى ختام المناقشات أعلن المجلس موافقته على هذا التقرير وإحالته إلى الحكومة لاتخاذ اللازم بشأن ما ورد من توصيات(٢٦).

رابعاً: تحديث الصناعة وإدخال التكنولوجيا

اهتمت الدولة بتحديث الصناعة وإدخال التكنولوجيا إليها، فقامت بإنشاء الهيئة العامة لمدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية، طبقاً للقرار الجمهوري رقم ٨٥ لسنة ١٩٩٣ تتبع وزير الدولة للبحث العلمي، وفى عام ٢٠٠٥ صدر قرار جمهوري آخر رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٠٥، بإصدار اللائحة التنفيذية للهيئة العامة لمدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية وتتكون من عدة معاهد ومراكز منها: معهد بحوث الكيماويات الدقيقة، ومركز تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية، ومركز الصناعات الهندسية، ومركز الصناعات الدوائية والصيدلية والتخميرية، ومركز تنمية الصناعات الصغيرة(٢٧).

وناقش المجلس تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الصناعة والطاقة ومكتب لجنة الشئون الاقتصادية عن قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٦ لسنة ١٩٩٩، بشأن الموافقة على اتفاق التمويل المحدد بين حكومة جمهورية مصر العربية والمجموعة الأوروبية بشأن دعم برنامج تحديث الصناعة الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١، حيث تقوم المجموعة الأوروبية بمنح مصر ٢٥٠ مليون وحدة نقد أوروبية وتساهم مصر بـ ١٠٣ مليون وحدة نقد أوروبية، تهدف هذه المنحة إلى تسهيل الاستثمار الصناعي وتحديث المشروعات الفردية، وقد أوصت اللجنة بضرورة التنسيق بين الأجهزة

المنفذة لبرنامج تحديث الصناعة وأجهزة الصندوق الاجتماعي للتنمية واتحاد الصناعات وكافة الأجهزة المماثلة للاستفادة بخبرتها في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة والإمكانات المتاحة لديها، كما أوصت أن يتضمن مشروع تحديث الصناعة مركز لمعلومات الصناعة، وأن يتضمن التمويل إنشاء مراكز للجودة للصناعات المختلفة تابعة لوزارة الصناعة(٢٨).

وطالب النواب بضرورة توفير شبكة للمعلومات والإرشاد الصناعي، وإنشاء مراكز لتطوير الصناعات المتميزة في بعض المحافظات، كما طالبوا بدعم التكنولوجيا فى مجال الصناعة لتحقيق ميزة تنافسية للصناعات المصرية، كذلك طالبوا بضرورة مشاركة المستشارين المصريين مع المستشارين الأجانب في المساهمة في تحديث الصناعة ولتشجيع المستشارين الأجانب على مواصلة الجهود في هذا المجال، وطالبوا أيضاً بدعم الصناعات الصغيرة وضرورة ربط المصانع الصغيرة والمتوسطة بوسائل الترابط مع المنشآت الحكومية فيما يختص بالتسويق(٢٩).

وقد أوضح وزير الصناعة والثروة المعدنية أن مجلس تحديث الصناعة يرأسه وزير الصناعة وممثلين هيئات عامة يكون أغلبهم من قطاع الأعمال الخاص وقطاع التمويل الخاص وممثل أكاديمي وتكون مهمته القيام بعملية التخطيط والمتابعة ويقدم تقريراً إلى مجلس الوزراء وإلى رئيس الجمهورية، أما مركز تحديث الصناعة فهو مركز غير حكومي وأداة تنفيذية ولكن تحت سيطرة الحكومة عن طريق المتابعة والتخطيط من وزارة الصناعة أو من مجلس تحديث الصناعة، ووافق نواب المجلس على القرار وتمت إحالة التقرير إلى الحكومة لاتخاذ اللازم في شأن ما ورد به من توصيات(٣٠).

وقامت وزارة الصناعة بإعداد المشروع القومي لتحديث الصناعة بالتعاون مع كل من مركز المعلومات بمجلس الوزراء، وجهاز التعبئة العامة، وجهاز الإحصاء، لإعداد خريطة صناعية قومية شارك فيها ٣ آلاف باحث وخبير، لعمل مسح ميداني شامل لوضع الصناعة المصرية وقد تضمن البرنامج تطوير أنظمة التعليم والتدريب

لخدمة احتياجات الصناعة، وتطبيق نظام مصري للجودة على المنتجات الصناعية، وتبنى معايير وطنية للبيئة في العمليات الصناعية[٣١]، وفى عام ٢٠٠٠ صدر قرار من رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٧٧ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء الهيكل التنظيمي لبرنامج تحديث الصناعة، ويتكون الهيكل التنظيمي من الأجهزة الآتية: مجلس تحديث الصناعة، مركز تحديث الصناعة، مجلس استشاري لتحديث الصناعة، اللجنة المؤقتة[٣٢].

كذلك صدر قرار من وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية رقم ٢٣٣ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء مشروع الخريطة الصناعية لمصر؛ لإعداد قاعدة معلومات أساسية للمناطق الصناعية وأعمال الحصر الميداني للأنشطة الصناعية بكافة المحافظات وإعداد دلائل المنتجات المصرية، وخلال برنامج تحديث الصناعة المصرية تم إنشاء مركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية في عام ٢٠٠٢، وزادت عدد الشركات التي حصلت على علامة الجودة المصرية من ١٣٠ شركة إلى ١٦٦ شركة بنسبة زيادة ٢٧ % خلال عام، كما تم تنمية صادرات ٢٢٠ شركة في إطار برنامج التحديث[٣٣].

ويتناول برنامج تحديث الصناعة القطاع الخاص الذى يمثل ٨٠ % من القطاع الصناعي وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتحديث التجمعات والقطاعات الصناعية من خلال إنشاء مراكز تكنولوجية لجذب الصناعات ومراكز خدمية (مراكز الأعمال) وزيادة المعلومات وتطويرها (الخريطة الصناعية)؛ لسهولة الحصول على معلومات عن الصناعات الموجودة في مصر، وقد قامت الحكومة بتطوير بنك التنمية الصناعية، كذلك تم إنشاء مجلس تحديث للصناعة مكون من ١٥ عضو برئاسة وزير الصناعة ، كما تم وضع أهداف محددة لتطوير ٥ آلاف مصنع[٣٤].

وفى عام ٢٠٠٤ صدر قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الإلكتروني وبإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، مقرها الرئيس محافظة الجيزة، وتهدف هذه الهيئة إلى تشجيع وتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونقل التكنولوجيا المتقدمة للمعلومات وتحقيق الاستفادة منها، وتوجيه وتنمية الاستثمار في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[٣٥]، كذلك صدر قرار من رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٧٥ لسنة ٢٠٠٤، بشأن الموافقة على البرنامج التنفيذي الأول للتعاون العلمي والتكنولوجي للسنوات (٢٠٠٣ – ٢٠٠٥) الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤ بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية باكستان الإسلامية، للتعاون في مجالات عديدة منها: تكنولوجيا المعلومات، والصيدلانيات والكيماويات، والتكنولوجيا الحيوية، واستخدام التكنولوجيا النووية في الزراعة والطب[٣٦].

الخاتمة:

وهنا نرى الحرص الشديد والاهتمام من جانب نواب مجلس الشعب على مناقشة قضايا حماية الصناعات الوطنية وتشجيعها على الدخول في مجال منافسة المنتجات الأجنبية، يتضح جلياً من خلال مشاركتهم في ابداء أراءهم ومقترحاتهم فيما يعرض على المجلس من تقارير بشأن التعريفات الجمركية وضرائب المبيعات وحرصهم أيضاً على معرفة خطط الحكومة في حماية الصناعة الوطنية. كذلك دعم النواب للحكومة في إبرام الاتفاقيات في مجالات التعاون الاقتصادي والصناعي وتمويل التوسعات في المصانع واتفاقيات القروض والمنح لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية بمصر في مختلف القطاعات، ومطالبتهم بإبرام المزيد من الاتفاقيات مع الدول وبصفة خاصة الدول العربية.

كما تعرض نواب مجلس الشعب لمناقشة قضايا الاستثمار وتجشيعهم للحكومة على إبرام مزيد من اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة وتأسيس الشركات الاستثمارات الصناعية ومطالبتم بمزيد من مثل هذه الاتفاقيات المماثلة مع الدول العربية؛ لمواجهة التكتلات الأوروبية والتكتلات الأمريكية، واقتراحهم بنشر خريطة الاستثمار تتضمن الاستثمار في الصناعات التكنولوجية والإنتاج التكنولوجي والبرمجيات وترويجها وتسويقها على المستوى الإقليمي والدولي.

كذلك برز دور نواب مجلس الشعب وحرصهم على مناقشة قضية تحديث الصناعة يتضح ذلك من خلال مطالبتهم لجميع اللجان بتقديم تقارير في مجال عملها عن المستقبل وحرصهم على الاستعلام عن خطط الوزارة والإجراءات التي اتخذتها لتطوير وتحديث الصناعة، وتشجيعهم على اتفاقيات التمويل بشأن دعم برنامج تحديث الصناعة واقتراحهم بإنشاء مراكز لتطوير الصناعات المتميزة في بعض المحافظات، كذلك طالبوا بدعم التكنولوجيا في مجال الصناعة لتحقيق ميزة تنافسية للصناعات المصرية.

الهوامش

(١) مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ص ٣، ٤.

(٢) دار الوثائق القومية: أرشيف وزارة الصناعة، كود أرشيفي ٠٠٣٤٢٣ – ٣٠٢٢، وحدة الحفظ ١١٨، محفظة ٢٢٧، الملف ٣، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا (قرارات مجلس الأكاديمية من الدورة الأولى حتى الثامنة).

(٣) مضابط مجلس الشعب، الفصل التشريعي الأول دور الانعقاد العادي الرابع، الجلسة الثالثة ١١ نوفمبر ١٩٧٤، ص ١٣٣.

(٤) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادي الخامس، الجلسة الستين ١٣ يونيه ١٩٧٦، ص ٦٩٩٧، ملحق ص ٧٠١٠.

(٥) المصدر نفسه، الفصل التشريعي السادس، دور الانعقاد العادي الرابع، الجلسة الخمسين ٢٠ فبراير ١٩٩٤، ص ٣٤.

(٦) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٧) المصدر نفسه: الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد العادي الأول، الجلسة الحادية والعشرون ١١ نوفمبر ١٩٩٩، ص ص ٢٢١٨، ٢٢١٩.

(٨) الجريدة الرسمية: قرار من رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٤، العدد ٢٩، ١٥ يوليو ٢٠٠٤، ص ١٥٠٧.

(٩) إبراهيم محمد يوسف الغابر: دور التمويل الخارجي في تنمية اقتصاديات البلاد النامية مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص ٥٩٥، ٦٣٩.

(١٠) مضابط مجلس الشعب، الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد العادي الثاني، الجلسة الحادية والثلاثين ٩ يناير ١٩٧٣، ص ٤٨٤٨.

(١١) المصدر نفسه، الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد العادي الخامس، الجلسة الأربعين ١٧ مارس ١٩٨٤، ص ٣٣.

(١٢) المصدر نفسه، الفصل التشريعي الخامس، دور الانعقاد العادي الثالث، الجلسة الثانية عشرة ١٨ ديسمبر ١٩٨٩، ص ٦.

(١٣) المصدر نفسه، الفصل التشريعي السادس، دور الانعقاد العادي الثاني، الجلسة الثامنة والأربعين ٢٢ مارس ١٩٩٢، ص ١٨.

(١٤) الجريدة الرسمية: قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٩٠، العدد ٤٨، ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠، ص ص ١٩٧٩، ١٩٨١. قرار وزير الخارجية رقم ٧٣ لسنة ١٩٩٥، العدد ٢٦، ٤ يوليه ١٩٩٦، ص ١٣٠٢، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٩٨، العدد ٣، ١٨ يناير ٢٠٠١، ص ٢٣.

(١٥) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٨٠ – ٢٠١٠، المجلد الإقتصادى، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٦٥.

(١٦) زينب توفيق السيد عليوة: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ١٩، العدد ٢، ديسمبر ٢٠٠١، ص ص ٢٢٥، ٤٤٣، ٤٥١.

(١٧) عقيلة عز الدين محمد طه: أثر الإستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا على التنمية الإقتصادية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص ٤١٤.

(١٨) عادلة محمد عبد السلام رجب: أثر السياسة الاقتصادية الجديدة في أداء القطاع الخاص الصناعي في مصر خلال الفترة (١٩٧٣ – ١٩٨٣) ((مع الإشارة لصناعة البلاستيك))، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص ص ١٤- ١٩

(١٩) مضابط مجلس الشعب، الفصل التشريعى الأول، دور الانعقاد العادي الرابع، الجلسة السبعين ٢٨ يوليو ١٩٧٥، ص ٨٥٠٢.

(٢٠) المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢ – ١٩٨٠، المجلد الخامس (البناء الاقتصادي)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٥.

(٢١) مضابط مجلس الشعب، الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد العادي الثالث، الجلسة الثلاثين ٢٢ فبراير ١٩٨٢، ص ٣٢.

(22) Ibrahim Saif: challenges of Egypt`s economic transition (the Carnegie papers), Carnegie middle east center, Carnegie endowment for international peace, November 2011. Pp. 12, 14..

(٢٣) الاتحاد العام لشباب العمال: موسوعة مبارك العمالية، ج ٢، ٢٠٠٣، ص ٣٩.

(٢٤) مضابط مجلس الشعب، الفصل التشريعي الثامن، دور الانعقاد العادي الرابع، الجلسة السادسة ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٣، ص ٣٥.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ص ٣٦، ٣٧.

(٢٦) المصدر نفسه، الجلسة الثامنة أول ديسمبر ٢٠٠٣، ص ص ٣٨ – ٤٠، ٤٤، ٤٥.

(٢٧) الجريدة الرسمية: قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٠٥، العدد ٢١، ٢٦ مايو ٢٠٠٥، ص ص ١٠٦٨، ١٠٧٠.

(٢٨) مضابط مجلس الشعب، الفصل التشريعى الثامن، دور الانعقاد العادي الثاني، الجلسة التاسعة والسبعين ١٧ مايو ١٩٩٩، ص ٤٦.

(٢٩) المصدر نفسه، الجلسة التاسعة والسبعين ١٧ مايو ١٩٩٩، ص ص ٤٧، ٤٨.

(٣٠) المصدر نفسه، الجلسة التاسعة والسبعين ١٧ مايو ١٩٩٩، ص ص ٤٩– ٥١.

(٣١) انتصار سليمان: بقرار من الرئيس مبارك البدء فوراً في تنفيذ البرنامج القومى لتحديث الصناعة المصرية، مجلة العمل، العدد ٤٥٨، يوليو ٢٠٠١، ص ٤٢.

(٣٢) الجريدة الرسمية: قرار من رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٧٧ لسنة ٢٠٠٠، العدد الأول، ٤ يناير ٢٠٠١، ص ص ٣، ٧.

(٣٣) وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية: الإنجازات التى حققتها وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية وساهمت في رفع معدلات التنمية الصناعية والتكنولوجية خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، ديسمبر ٢٠٠٢، ص ص ٨٥ – ٨٨.

[٣٤] مضابط مجلس الشعب، الفصل التشريعى الثامن، دور الانعقاد العادي الثاني، الجلسة السبعين ١٢ مايو ٢٠٠٢، ص ص ٢٠- ٢٣.

[٣٥] الجريدة الرسمية: قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤، العدد ١٧ تابع (د)، ٢٢ أبريل ٢٠٠٤، ص ص ١٧، ١٨.

[٣٦] المصدر نفسه، قرار من رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٧٥ لسنة ٢٠٠٤، العدد ٢، ١٢ فبراير ٢٠٠٥، ص ص ٢١٩، ٢٢١.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: وثائق عربية غير منشورة:

* **دار الوثائق القومية بكورنيش النيل – القاهرة:**

* **أرشيف وزارة الصناعة:**

١. كود أرشيفي ٠٠٣٤٢٣ – ٣٠٢٢، وحدة الحفظ ١١٨، محفظة ٢٢٧، الملف ٣، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا (قرارات مجلس الأكاديمية من الدورة الأولى حتى الثامنة).

ثانياً: وثائق عربية منشورة:

٢. **مضابط مجلس الشعب المصري ١٩٧١ – ٢٠١١م:**

* **الفصل التشريعي الأول ١١ نوفمبر ١٩٧١ – ١٦ أكتوبر ١٩٧٦.**

- دور الانعقاد العادي الثاني: ٥ أكتوبر ١٩٧٢ – ٣ يوليه ١٩٧٣.
- دور الانعقاد العادي الرابع: ٢٣ أكتوبر ١٩٧٤ – ٢٩ يوليه ١٩٧٥.
- دور الانعقاد العادي الخامس: ١٨ أكتوبر ١٩٧٥ – ١٦ أكتوبر ١٩٧٦

* **الفصل التشريعي الثالث ٢٣ يونيه ١٩٧٩ – ٢٠ مارس ١٩٨٤:**

- دور الانعقاد العادي الاول: ٢٣ يونيه ١٩٧٩ – ١٢ يوليه ١٩٨٠.
- دور الانعقاد العادي الثالث: ٧ نوفمبر ١٩٨١ – ١ يونيو ١٩٨٢.
- دور الانعقاد العادي الخامس: ٥ نوفمبر ١٩٨٣ – ٢٠ مارس ١٩٨٤

* **الفصل التشريعي الخامس: ٥ مايو ١٩٨٨ – ٢٩ يناير ١٩٩٠:**
- دور الانعقاد العادي الثالث: ٨ نوفمبر ١٩٨٩ – ٨ يونيه ١٩٩٠.
* **الفصل التشريعي السادس: ١٣ فبراير ١٩٩١ – ٢٠ مارس ١٩٩٥.**
- دور الانعقاد العادي الثاني: ١٣ نوفمبر ١٩٩١ – ١٩ يوليو ١٩٩٢.
- دور الانعقاد العادي الرابع: ٩ نوفمبر ١٩٩٣ – ١٤ يونيو ١٩٩٤.
* **الفصل التشريعي السابع: ١٣ ديسمبر ١٩٩٥ – ٢٦ مارس ٢٠٠٠:**
- دور الانعقاد العادي الثاني: ٧ نوفمبر ١٩٩٦ – ٨ يونيه ١٩٩٧
* **الفصل التشريعي الثامن: ١٣ ديسمبر ٢٠٠٠ – ٣ مارس ٢٠٠٤م**
- دور الانعقاد العادي الثاني: ٧ نوفمبر ٢٠٠١ – ٢٧ مارس ٢٠٠٢.
- دور الانعقاد العادي الرابع: ١٢ نوفمبر ٢٠٠٣ – ٣ مارس ٢٠٠٤.

٣. وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية: الإنجازات التي حققتها وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية وساهمت في رفع معدلات التنمية الصناعية والتكنولوجية خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٢، ديسمبر ٢٠٠٢.

٤. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢ – ١٩٨٠، المجلد الخامس (البناء الاقتصادي)، إشراف: أحمد سعيد دويدار، ١٩٨٥.

٥. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٨٠ – ٢٠١٠، المجلد الاقتصادي، القاهرة، ٢٠١٦.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

٦. عادلة محمد عبد السلام رجب: أثر السياسة الاقتصادية الجديدة في أداء القطاع الخاص الصناعي في مصر خلال الفترة (١٩٧٣ – ١٩٨٣) ((مع الإشارة لصناعة البلاستيك))، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ١٩٩٠.

٧. عقيلة عز الدين محمد طه: أثر الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ١٩٩٠.

رابعاً: المراجع العربية:

٨. إبراهيم محمد يوسف الغابر: دور التمويل الخارجي في تنمية اقتصاديات البلاد النامية مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥.

خامساً: المراجع الأجنبية:

9. Ibrahim Saif: challenges of Egypt`s economic transition (the Carnegie papers), Carnegie middle east center, Carnegie endowment for international peace, November 2011.

سادساً: الدوريات والمقالات:

١٠. **الجريدة الرسمية:** ١٩٩٠، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٨، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥.

١١. انتصار سليمان: بقرار من الرئيس مبارك البدء فوراً في تنفيذ البرنامج القومي لتحديث الصناعة المصرية، مجلة العمل، العدد ٤٥٨، يوليو ٢٠٠١.

١٢. زينب توفيق السيد عليوة: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ١٩، العدد ٢، ديسمبر ٢٠٠١.

١٣. مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٠.

سابعاً: الموسوعات:

١٤. الإتحاد العام لشباب العمال: موسوعة مبارك العمالية، ج ٢، ٢٠٠٣.